مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية
ISSN 2170-0370/E-ISSN 8127-2710
المجلد13- العدد2 / 2022،ص ص 488- 506

الدولّة النيّوباترِمُونيّالية وتحوّلات الطّبقة المتوسطة في الجزائر

The Neopatrimonial State and Middle-Class Transformations in Algeria

حسان حامي*

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2(الجزائر)، hasanhhami@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/09/25 ؛ تاريخ القبول : 2022/02/19 ؛ تاريخ النشر : 2022/06/12

الملخص

رامت هذه الورقة رصد تحولات الطبقة المتوسطة وعلاقتها بممارسات وأدوار الدولة النيوباترمونيالية في الجزائر، عبر عقود من العلاقة بين الدولة والمجتمع والاقتصاد، إذ حاولت فهم طبيعة العلاقة بين نشوء دولة ما بعد الاستقلال وصعود الطبقة المتوسطة، كما بحثت في سياقات انخراطها في كل أشكال الاحتجاج الاجتماعي الذي عرفه المجتمع الجزائري وعواقب ذلك الارتباط العضوي بين الطبقة المتوسطة والدولة وعوامل تَعثُرها في أن تكون عامل دمقرّطة للحقل السياسي. انتهت الورقة إلى أن الطبقة المتوسطة في الجزائر نشأت في أحضان القطاع العام الُمدَوّلن، إذ كانت بمثابة قاعدة بيروقراطية للدولة الباترمونيالية تتمدد وتتراجع بالنظر إلى وفرة الموارد الريعية. ساهم ذلك في تعطيلها بأن تكون حاملا مجتمعيا للانتقال الديمقراطي.

الكلماتالمفتاحية:الطبقة المتوسطة، الدولة النيوباترمونيالية، الريع، مشروع التنمية.

Abstract

This study aims to understand the transformations of the middle class and its relationship with the practices and roles of the neopatrimonial state in Algeria, through decades of relationship between the state, society and the economy. and looked after the nature of the relationship between the emergence of the post-independence state and the rise of the middle class, and the contexts of its involvement. In all the forms of social protest that Algerian society has known, and consequences of that organic link between the middle class and the state, also the reasons that did not make it a democratizing factor for the political field. as a result of this study the middle class in Algeria grew up in the context of the public sector, it was the bureaucratic base of the patrimonial state that was expanding and retreating Giv

Key words: the middle class, the neopatrimonial state, Rent, the development project

***المؤلف المراسل**

مقدمة:

لَعبت الطبقة المتوسطة تاريخيا أدورًا مُهمة في كل أشكال الحركات الاجتماعية إذ كانت في أحيان كثيرة دافعة ومحركة لها، وبالخصوص في الحالة العربية، ويعود ذلك لعدة متغيرات أهمها: وعيها بذاتها، وحجمها، وطبيعة الفئات الداخلة في تشكيلها، إضافة الى السياقات التاريخية والسوسيولوجية المؤَثثة لحضورها على مسرح التحوّلات التي عرفتها المجتمعات العربية، بعد موجة الإستقلالات التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في منتصف القرن الماضي، وبداية مسار بناء الدولة الوطنية وما صَاحَب ذلك من صراع وتَنازع بين القوى المجتمعية والإيديولوجية ومراكز السلطة، تبعا لحيثيات وأزمات الولادة والتأسيس.

في الحالة الجزائرية، لعبت ظُروف الاحتلال دورا مُعطلاً لانبثاق طبقة متوسطة تنشأ في سياقات طبيعية مُنسجمة مع شكل العلاقات الاقتصادية السائدة في دولة مستقلة، إذ لم يكن ذلك متاحا إلا بعد سنوات من الاستقلال، وذلك بانخراط فئات عريضة من المجتمع في مشروع بناء الدولة الوليدة من رحم ذلك النضال التحرري بغرض الاستقلال، ودخولها–أي هذه الدولة– في مرحلة البناء والتنمية (تصنيع، تعليم، إصلاح زراعي...)، ذلك المشروع الذي أخذ مسارا سياسيا وايديولوجيا أكثر منه تنموي أو اقتصادي.

إضافة إلى ذلك، ساهم إلحاح مُقتضيَات المسألة الاجتماعية، وحاجة هذا المشروع إلى منخرطين وفاعلين اجتماعيين، مُؤَطِرِينَ ومُسّيرين ومنفذين له، في بروز شكل من الدينامية الاجتماعية التي ساهمت في خلق طبقة وسطى مرتبطة ارتباطا عضويا بشكل الدولة البطرياركية الرَازِقَةِ. أي أنها تعيش على عطاءات هذه الدولة، وتعتمد عليها في تلبية حاجاتها للترّقِي الاجتماعي، وذلك بالسعيّ الدائم في الاقتراب من نواة الدولة الصُّلبة ومؤسساتها المركزية.

أخذ هذا الشكل من العلاقة صورًا مُتَعددة وذلك تناسبا مع تَغيُر نمط العلاقات وموازين القوى داخل النظام السياسي، بفعل عديد الأزمات الاقتصادية والسياسية وحتى الأمنية التي

مرّت بهما الدولة والمجتمع في الجزائر، والتي لم تُنتج في النهاية طبقة وسطى ذات ديناميكية عالية بل أفرزت وضعًا تداخل فيه العمومي بالخاص في إطار دولة نيوبَاتريمُونياليّة مركزية مُؤسّسة على اقتصاد ساكن غير مُنْتجٍ لا على اقتصاد ديناميكي يُحّرك العملية الإنتاجية والذي يُحرك بدوره كل البُنى والروابط والأنساق لاجتماعية.

تأسيسا على ما سلف، فإن هذه الورقة ستحاول توصيف وتتبع تحولات الطبقة المتوسطة وارتباطها بشكل الدولة وخيارتها الاقتصادية والتنموية، من خلال تحليل تاريخي تأويلي لعديد المحطات التي طبعت سيرورة العلاقة بين السياسي والاقتصادي والمجتمعي في الجزائر؛ وذلك من خلال الاجابة عن السؤال التالي: **ماهي التحولات التي عرفتها الطبقة المتوسطة في الجزائر، وما علاقتها بطبيعة الدولة بوصفها نيوباتريمونيالية؟** وهو سؤال انقسم إلى شقين:

أولا- ما طبيعة العلاقة بين نشوء دولة ما بعد الاستقلال وصعود الطبقة المتوسطة، وارتباط ذلك بنمط توزيع الريع المِمرّكَز؟

ثانيا- هل كان ذلك الارتباط العضوي بين الطبقة المتوسطة والدولة سببا في فشلها في أن تكون عامل دمقرطة للحقل السياسي؟

I –الدولة النيوباترمونيالية إتيمولوجيا المفهوم

لطالما جسّد شكل الدولة في العالم الثالث حالة من الضبابية وعدم اليقين، ذلك بحكم ظروف نشأتها وتطورها وطبيعة علاقتها بالمجتمع والاقتصاد، وبالتالي فإن الدارس لها من زاوية العلوم الاجتماعية ليَقع في معضلة اختيار الأدوات والمقاربات والمفاهيم الأكثر قدرة على تفسير وفهم تطور شكل الدولة في الحالة العالمثالية. وهو ما يمكن اسقاطه على مفهوم النيوباتريمونيالية إنه مفهوم لطالما حَضِي بكثير من الاهتمام والتوظيف خاصة في دراسة الأنظمة السياسية في الدول الإفريقية. نتحدث هنا طبعا عن أعمال كل من Jean françois Médard، وPatrick Chabal وJean-Pascal Daloz (M2000,édard,p.849) والذين تبنو مفهوم **النُيوبَاتريمُونيالية** كأكثر المفاهيم اقترابا

واستيعابا لفهم وشرح العلاقة الغامضة والمبْهمةِ بين المجتمع والسلطة والموارد الريعية في دول العالم الثالث.

في هذا الصدد، لا بد من العودة الى الفهم الفيبري (ماكس فيبر) للباترمونيالية، والذي ميَّز بين وضعين مختلفين من أنظمة الحكم: الأول يكون منبثقا من ا لاقتراع العام ويُدَار من طرف جهاز بيروقراطي مُحايد نسبيا عن الحاكم ويتأسس على "**العقلانية الاقتصادية والرأسمالية**" (نعيمة،2014، ص105)، في مقابل نظام تقليدي فرديّ سُلطويّ تنتفي معه الحدود بين المجال العام والخاص في الأملاك بالنسبة للحاكم. إن باترمونيالية ماكس فيبر تمثل شكلا من أشكال الممارسة القروسطية الاعتباطية المشَرْعنَةَ بمعايير تقليدية أبوية في شكل التعامل مع الأملاك العامة، وعلى هذا الأساس طور فيبر هذا المفهوم ليِعَبر به عن التوسع العسكري والإداري للسلطة الأبوية، وذلك على مستوى اختيار المسؤولين ذوو ولاء لسلطة الفرد الممثل الوحيد للسلطة.

تعود بِنا إذا، تيمولوجيا مفهوم الباترمونيالية إلى ماكس فيبر، في خَضِّم مُنَاقشتِه لمسألة السُّلطة التقليدية في كتابه "الاقتصاد والمجتمع"، وهي أحد خصال فيبر في البحث دائما عن مفاهيم إجرائية في نصوصه التحليلية. في هذا السياق فَصلَ فيبر بشكل أساسي بين سُلطة تقليدية بقيادة إدارية وأخرى تقليدية لكن بقيادة غير إدارية، لكن في النهاية فإن مصدر الإدارة المدنية أو العسكرية هو الزبونية الملكيّة (clientèle royale) (lDanie,2011, 25.p) إذ تتأسس علاقة زبونية تبادلية تحت الهيمنة، بين صاحب السلطة وزبائنه بالإغداق عليهم بالعطاءات والمنح والحماية بغرض تعزيز ولائهم وتوجيه خدماتهم. إنه نظام هيمنة تحت إدارة زبونية وبمنطق بطريركي يتجاوز الروابط العائلية الى حدود أبعد.

أما النيوباتريمونيالية فإنها تتجلى حسب Jean françois médard، في تلك اللحظة التاريخية التي تَغِيب فيها رأسمالية محلية (capitalisme indigène) وبرجوازية وطنية، حيث يعود على عاتق الدولة مُهمة خلق وتسيير التنمية، إضافة الى مهامها كدولة (خَيِّرة) أو مانحة مُستهدفة شرعنة سُلطتها، وهذا في سياق تكون فيه الدولة سابقة على الأمة

وفوق المجتمع، وهي وضعية مُتأزمة تؤدي الى ذلك الفشل المزدوج في بناء الدولة وكذا الفشل في التنمية كنتيجة حتمية، وهما فشلين متلازمين بشكل عميق في حالة دول العالم الثالث بعد عقود طويلة من الاستقلال (29.p,dard,1990Mé).

في سياق الحالة العربية كنموذج من الحالة العالمثالية يربط **جورج قرم** بين الاقتصادي والسياسي من منطلق أن " تاريخ الاقتصادات ذات القاعدة الريعية، قد أنتجت على الدوام أنظمة سياسية استبدادية، تَعتبر فيها النخب الحاكمة الموارد البشرية والأفراد ملكية إقطاعية. ولقد كان صعود الديمقراطية في أوروبا عبارة عن مسيرة طويلة من تفكيك الدولة الوراثية والباتريمونيالية، وتغيرت ثقافتها الاقتصادية والسياسية لوضع أسس للحريات الفردية ومُساءلة النّخب الحاكمة"(قرم،2016، ص73)، هذا الشكل من التحول انعكس على شكل التنمية فيما بعد وذلك من خلال تلك العلاقة الناشئة بين التراكم الاقتصادي والتراكم السياسي فلقد كان مسار التنمية مرتبطا بتطور اقتصاد السوق؛ أي أن الدولة صعدت مع صعود علاقات السوق، وهي علاقات التي تميزت بمشروطية التنافس والتي انتقلت فيما بعد الى الحقل السياسي(30.p,édard,1990M).

إن أزمة التنمية في المنطقة العربية بشكل عام، والجزائر تحديدا قد نشأت من أزمة الاقتصاد نفسه، بحكم تلك الطبيعة الريعية التي تأسست عليها العلاقات والتبادلات الاقتصادية وما أفرزته من شكل التنمية المشَوّه والمعتمدة على مصادر دَوّلَتِية من موارد نفطية، أو أنشطة تجارية ربحية أو عقارية والتي لا تتميز بتلك الدينامية الاقتصادية التي يمكنها أن تحرك معها البُنى الاجتماعية، إذ من خلالها يمكن خلق تنمية متوازنة ومعممة لا جهوية أو مناطقية تميزها.

II-مفهوم الطبقة المتوسطة وتصنيفاتها

يُحلينا الحديث عن مفهوم الطبقات في سياق هذا العمل، الى ذلك السّجال الكلاسيكي بين المدارس السوسيولوجية المتعددة، بالنظر الى مركزية المفهوم في تفسير سياقات التحول التي عرفتها المجتمعات الرأسمالية الأوربية بداية من القرن الثامن عشر إلى اليوم. إذ لا

يمكن طرح ذلك النقاش المتعدد الأبعاد: إبستمولوجيا، وتاريخيا، وإيديولوجيا بشكل مُوسّع ومفصل، غير أننا نرى أنه من المهم عرض وجهات نظر مُؤَسّسة في الموضوع، فالطبقية في الفهم الماركسي مثلا ترتبط بذلك التصنيف السلبي والأخلاقي الذي تؤدي إليه آليات الإنتاج في النظام الرأسمالي أين تنعدم الديمقراطية في رأيه وتنشأ طبقات اجتماعية غير متساوية في الإفادة من الإنتاج الذي تحوزه طبعا البرجوازية المتَنفِذة، أما الطبقة العاملة فوظيفتها إثراء هذه الطبقة بتحريك عجلة الإنتاج، ومن هذه الزاوية فإن طبيعة العلاقة بقوى الإنتاج هي السبب الوحيد في ظهور الطبقات، كما يذهب ماركس الى أن العامل المهم الذي يمكن أن يُفْهَمَ في ظِل طبقة حقيقية هو انبثاق وعيها بذاتها والذي يُترجم عن نفسه في مشاركتها في النضال السياسي (العشري،2014، ص21).

من الزاوية الفيبيرية (ماكس فيبر) فإن الطبقة هي **أولا**، تلك الحالة التي يملك فيها عدد معين من الأشخاص وبصورة مشتركة عنصرا سببيًا خاصا حول حظوظهم في الحياة. **أما ثانيا**، فبقدر ما يعني لهم هذا العنصر إمكانية الحصول على الممتلكات والموارد الاقتصادية. أما **ثالثا**، فبقدر ترجمة تلك الإمكانية في أشكال أسواق السلع والعمل، وعليه فإن فيبر يُعَرِفُ الطبقة على أنها كل مجموعة من الأفراد هم في الوضعية الطبقية نفسها ... تَنتُج عن درجة وأشكال الاستخدام التي بموجبها يستطيع الفرد أن يستحوذ على الممتلكات أو الخدمات في سبيل الحصول على ريع أو مداخيل، هذه الفرصة التي يجب أن يتم تقديرها بالنسبة إلى قدرته على الحصول على هذه الممتلكات ومصيره الشخصي. وفي المجمل فإن ماكس فيبر يربط بين وجود الطبقة وبين شكل النظام الاقتصادي وبين علاقة مجموعات بشرية بسوق العمل و/أو كيف تحتل هذه المجموعات الوظائف أولا، والحصول على السلع الاقتصادية ثانيا. (لوميل،2008، ص30)

في الحالة العربية يرى محمد موسى بدوي أن التركيب الطبقي العربي يتضمن سِتُ طبقات أساسية هي :الطبقة المركزية المتحكمة، والطبقة الوسطى المتنفذة، والطبقة الوسطى المستقرة، الطبقة الوسطى الفقيرة، والطبقة العاملة، والفئات اللّاطبقية الكادحة .ويشترك أفراد

كل طبقة معاً في عدد من الخصائص، التي تؤثر فيها خمس متغيرات :مستوى الدخل ونوعه، ومستوى التعليم، والموقع البيروقراطي داخل مؤسسة العمل، وأساليب الحياة، أما امكانية التمييز بين تلك الحدود الطبقية فيكون عبر طريقتين (بدوي،2013، ص15)

- **الأولى:** تكون عمودية والتي تتعامل منهجياً مع البناء الاجتماعي كوحدة كلية للتحليل وتعتمد على بيانات ومعلومات الإحصاءات الديمغرافية والاقتصادية والمسوح الاجتماعية.
- **أما الثانية:** وهي أفقية وتتعامل مع مجالات أو حقول البناء الاجتماعي كوحدات تحليل مستقلة تعتمد على بيانات ومعلومات البحوث بالعينة، وخرائط الحراك الطبقي، والمقابلات الكيفية، وتحليل الخطاب، وكذلك الأدوات الاثنوجرافية (بدوي،2013، ص15).

بِناءا على هذا التقسيم، يذهب بدوي الى فهم تقسيمات الطبقة المتوسطة في الوطن العربي بتصنيفها الى طبقة وسطى فقيرة تضم كلَّ المتعلمين الواقعين فوق خط الفقر، وينخرطون في إدارة أعمال، أو يمارسون مهناً فنية وذهنية غير معقّدة، ووظائف يغلب عليها الطابع التنفيذي كما يمارسون أساليب المعيشة المتوسطة في المجتمع بصعوبة، وغالباً يكون على حساب رهن قوة عملهم أو عوائدهم المستقبلية .بينما تضّم الطبقة الوسطى المستقرة كلَّ الحاصلين على تعليم أساسي يفوق 12 سنة دراسية من أصحاب المشاريع الوسطى، أو أصحاب المهن الذهنية المعقدة، والعاملين في وظائف يغلب عليها الطابع الإشرافي ولديهم عوائد دخل كافية لبلوغ وتجاوز المستوى المتوسط للمعيشة في المجتمع ويمتلك بعض أفرادها القدرة على الادخار والاستثمار.

III – الخيارات الاقتصادية والطبقة المتوسطة في الجزائر من النشوء الى التعزيز

III –1. المرحلة الكولونيالية:

من الصعب تحديد ملامح الطبقة الاجتماعية في المجتمع الجزائري قبل الاستقلال فعديد، الكتابات الفرنسية حول تركيبة المجتمع الجزائري وميزاته تشير في الغالب إلى أنه كان مجتمعا

فلاحيّا يُسيره ويَسُوسُه ما يقارب المليون من البرجوازيين الأوربيين، ذلك بعد حالة الانهيار والانحصار الذي عرفته كل الطبقات الاجتماعية منذ السنوات الأولى للاستعمار وتحديدا تلك الطبقة الأرستقراطية والإقطاعية.

غير انه لا يمكن إغفال ارتباط شكل البنية الطبقية التقليدية بطبيعة النشاط الاقتصادي والذي انحصر في شكله الزراعي أو الرعوي؛ بحكم توزيع أغلب قطاعات المجتمع الجزائري في مرحلة الاستعمار على الارياف وتخوم المدن، التي كان طلب العمالة فيها محدودا جدا، إضافة إلى عدة عوامل أخرى ساهمت في الاستبعاد الاقتصادي والتهميش أهمها الأمّية والتجهيل التي عرفها الجزائريون منذ السنوات الاولى للاستعمار.

III – 2. دولة ما بعد الاستقلال

بعد الاستقلال ارتبط ذلك التحول الذي عرفته هيكلة البنية الاجتماعية بتلك التحولات التي عرفها الصراع السياسي على السلطة، وما فرضته من خيارات اقتصادية وتنموية لاحقا؛ والتي كانت مستهدفة تحييد طبقة أصحاب رؤوس الأموال و(هنا تجدر الإشارة الى أنه لا يمكن الحديث عن طبقة برجوازية في الجزائر لما يحمله المفهوم من مضامين تاريخية وسوسيوثقافية لم تكن حاضرة في السياق الجزائري)، وذلك في خِضَمِ وضع داخلي وخارجي اتسمت عناوينه بالشعبوية، وسطوة الشعارات التقدمية ومبادئ الديمقراطية الاجتماعية ومعادة كل أشكال الاستغلال والإمبريالية.

لقد ارتبطت الخيارات الاقتصادية في تلك الفترة بوضع سياسي مُبْهم، تميز كما قلنا سابقا بصراع على السلطة وتعثر في بناء الدولة الوطنية الحديثة، حيث تميزت فترة الستينيات من القرن الماضي، بتلك الحركة الواسعة من التأميم للنشاطات الاقتصادية وتحييد أغلب أشكال النشاط الاقتصادي الحرّ، والغير ممركز وكذا تأميم حتى الأصول الأجنبية، وربط كل أشكال الرأسمال والتبادلات الاقتصادية بالدولة والسلطة المركزية حيث تمظهرت هذه الإستراتيجية السلطوية في احتكار التجارة الخارجية وقطاع المحروقات والمناجم وذلك في إطار

سياسة ورؤية تعتقد في أن مركزية الدولة حلاّ لجملة التناقضات السياسية والاجتماعية التي عرفها مجتمع ما بعد الاستقلال.

لقد تمايز تمركز السكان في بداية الستينيات الى أغلبية من الساكنة متوزعة في الأرياف وثلث فقط منهم كانوا مُتَمركزين في المدن حيث قدر عددهم بـ 2.157.000 (211.p,1969,allisotG)، وهذا من إجمالي ما يقارب 10 ملايين نسمة غداة الاستقلال، تلك الفترة التي تميزت بحالة من الشغور في كل الميادين الاقتصادية والإدارية والتعليمية بفعل ذلك الفراغ الذي خلفته تلك الهجرة السريعة لما يقارب من واحد مليون معمر فرنسي، فكان من الطبيعي أن ترتد تلك الهجرة الى هجرة داخلية من الأرياف الى المدن، والتي قُدِر عددها سنة 1966 بـ 600 ألف نسمة، أي بمعدل 150 ألف نسمة سنويا (السويدي،1990،ص78)، وهذا ما نلاحظه في الجدول التالي:

جدول 1: تطور سكان الحضر بداية من سنة 1966 إلى غاية سنة 1977

السنة / البيان	1966	1973	1977
العدد الإجمالي للسكان (بالمليون)	11.8	14.7	16.9
عدد السكان في المدن	3.9	5.7	7.10
عدد سكان الريف (بالمليون)	7.9	9	9.8

المصدر: محمد السويدي، 1990، ص 78

ففي قراءة مُتأنية للجدول السابق نلحظ بوضوح ذلك النزوح المطّرِدَ من ساكنة الريف الى المدن وهذا كان عائدا إلى عدة عوامل موضوعية، أهمها عدم قدرة الدولة في السنوات اللاحقة للاستقلال على توفير عديد الخدمات والمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية

لكل المناطق وبشكل عادل ومتساوٍ، وصولا لما ما يمكن أن يطلق عليه عدالة في توزيع التنمية بين المدينة والريف، ذلك في مقابل ما عرفته المدينة في تلك الفترة من نمو حضري متسارع على حساب سيرورة التحضر، والتي هي في الصميم عملية اقتصادية واجتماعية وثقافيه (السويدي،1990،ص88)، وهذا ما كان له بالغ الأثر على الأسر الجزائرية وبنيتها وشكلها؛ ذلك بتحولها من أسر ممتدة كثيرة العدد ومجتمعة في حيز جغرافي هو في كثير من الحالات متقارب وتمارس أنشطة اقتصادية متجانسة (أغلبها زراعي)، إلى أسر نوَّوية متباعدة نسبيا وممارسة لأنشطة اقتصادية ترتبط بطبيعة البيئة الحضرية (مهن وحرف أو وظائف خدمية ...)، في هذا السياق تغيرت و بشكل كبير طبيعة العلاقات والأدوار داخل هذه الأسر كما تغير شكل توزيع السلطة بداخلها، بعد خروج المرأة للتعليم والعمل.

III– 3. عوامل نشوء الطبقة المتوسطة في الجزائر

على المستوى الاقتصادي يمكن ملاحظة ذلك التغير الحاصل على مستوى آليات التسيير للشأن الاقتصادي بداية بخيار التسيير الذاتي الذي كان يمثل شكلا من أشكال التوزيع الزبوني للخيرات من أراضي ومزارع وعقارات وورش ومصانع مما تركه المعمرون بعد الاستقلال حيث كان هذا الخيار أول الطرق التي تلجأ إليه السُّلطة المركزية آنذاك بعد أزمة صائفة 1962، وهو سيطرت النخب العسكرية على السلطة وتحييد الحكومة المؤقتة، غير أن خيار التسيير الذاتي لم يصمد طويلا خاصة بعد انقلاب جوان 1965 وهو خيار لايمكن القول أنه كان في سبيل تحسين الفعالية الاقتصادية بقدر ما كان محاولة لمركزة السلطة وذلك من خلال تكديس الموارد الاقتصادية في يد السلطة المركزية بغرض توزيعها بشكل يُجَنِبُ الصراع السياسي من جهة ولكي تكون أداة من أدوات التوزيع الرِيعي الشَّعبوي على الجماهير.

عرف الاقتصاد الجزائري لاحقا التجربة الاشتراكية كخيار بومديني في ظل ظروف داخلية وخارجية ساهمت الى حد بعيد في اتباع هذا المسار التنموي، حيث بُنِيت الرؤية الاقتصادية آنذاك على استراتيجية الصناعات المصنعة و التي نقلت نسبة الاستثمار في

القطاع الصناعي من نسبة 5% سنة 1963 إلى ما نسبته 29% سنة 1969، وذلك وصولا الى تأسيس شبكة تصنيعية مُتكاملة ومتجانسة في مدخلاتها ومخرجاتها تكون ناجعة (546.p,ernis,1971B eD) وذلك حسب déstanne de Bernis، هذا الاستثمار الذي أقحم عشرات الألاف من طالبي العمل في عالم الشغل و الذين كانت أعدادهم تقدر بـ 300 ألف طالب عمل جديد يضافون لسوق عملٍ يعرف اختلالات كبيرة بين العرض والطلب، حيث قفزت أعداد المشتغلين في قطاع الصناعة من 123 ألف سنة 1967 الى 431 ألف سنة 1980، مع الإشارة إلى أنه رغم قيمة الاستثمارات التي تم رصدها للصناعة طيلة هذه الفترة فقد بقي قطاع الإدارة والخدمات هو من يستوعب أغلب اليد العاملة بنسبة كانت تتراوح بين 50% الى 56% (546.p,bernis,1971 eD).

فيما تعلق بالتربية والتعليم فقد أخذت الدولة مَنحى استعجالي بعد الاستقلال وذلك بالنظر إلى التركة الثقيلة للأمّية وحجم التجهيل الذي كانت تعاني منه غالبية الشرائح الاجتماعية آنذاك لذا جاءت كل الدساتير الجزائرية المتعاقبة (1963،1976،1989،1996)؛ مؤكدة على مبدئي ديمقراطية التعليم وإجباريته وكذا المساواة بين الجنسين في ذلك، إذ نصت المادة 18 من دستور 1963 مثلا على أن "التعليم إجباري، وتُمنحُ الثقافة للجميع دون أي تمييز".

أفرزت استراتيجية التعليم في الجزائر وبشكل سريع أعدادا متزايدة من المتعلمين وأصحاب الكفاءات بعد الاستقلال، والتي كان يَطلبها سوق العمل وأجهزة الدولة آنذاك، إذ تم توجيه أغلبها للقطاع العام، الذي كان يَتضخّمُ بشكل متزايد ويستوعب أغلب المتخرجين من قطاع التربية والتعليم العالي بحكم ذلك الضعف المزْمن الذي مَسّ هيكل التشغيل خارج القطاع العام.

يمكن القول أن مرحلة السّتِينيات والسبعينيات هي مرحلة **النُشوء والتَعزيز** الذي تمددت فيه الطبقة المتوسطة في الجزائر، إذ كانت نِتَاجَ جُملة من الخيارات الاقتصادية والتنموية والسياسات الاجتماعية في مجال التعليم والتشغيل والحماية الاجتماعية. إنها طبقة، ذات

علاقة عضوية بالدولة الراعية والمانحة، ولا يمكن فهم نشوئها إلا في إطار القطاع العام (الاقتصادي والخدمي الإداري) الذي وفرّ أطر التكوين والتوظيف وسُبل الترقيّ الاجتماعي.

IV. الدولة والمجتمع والتأسيس للممارسات الباترمونيالية والزبونية:

لقد تأسست العلاقة بين الدولة والمجتمع إلى غاية سنة 1986 (على الأقل) على شكل من الزّبونية والشعبوية؛ وذلك من خلال حالة الإشباع التي وفرتها الدولة لمطالب التشغيل، وتوفير السكن والتعليم المجاني، وسياسة التحويلات الاجتماعية، التي كانت تستهدف المحافظة على القدرة الشرائية للجميع دون تمييز (بالنظر إلى طريقة ضخ التحويلات الاجتماعية ودعم السلع) والأهم للطبقة المتوسطة التي كانت مع نهاية السبعينيات "**الحَامِل المُجتمعي**" للقطاع العام وتحت السلطة المطلقة للدولة الموجهة والناظمة لكل أشكال العلاقات داخله، وهذا ما تنطق به وتؤسس له نصوص دستور 1976 في مادته 44، إذ "تَعملُ الدولة على تغيير علاقات الإنتاج، وتسيير الاقتصاد الوطني، وتضمن تنميته على أساس تخطيط علمي المفهوم، ديمقراطي التصميم، حتميّ التنفيذ، تنظم الدولة الإنتاج وتحدد توزيع الدخل القومي، **وهي العنصر الأساس في تحويل الاقتصاد ومجموع العلاقات الاجتماعية**".(الجريدة الرسمية،1976، ص129)

إن مُسَاءلة إيديولوجية لمِاهية المؤسسة العمومية نفسها وموقعها في النظام السياسي والاجتماعي نفسه في إطار الدولة الوطنية، تُحِيل إلى مفهومات متعددة هي: المكسب العدالة، مبادئ الثورة، النظام الأبوي. من هذا الطرح، نعود إلى الكيفية التي صاغت بها الدولة وظيفة المؤسسة من منطق أنها الممثلة الاجتماعية والاقتصادية لها عند الجماهير. فهؤلاء يعتبرونها رمزا وأيضا معيارا لقياس التوجهات والآراء الفردية والجمعية حول الاتفاق الاجتماعي للدولة (حامي،2017)، بهذا المعنى تمثل المؤسسة (العمومية) العقد الاجتماعي والسياسي بكل تجلياته، حيث أن الدولة ومن خلال المؤسسة تزحف بشكل إيديولوجي نحو كل التكوينات الاجتماعية مهما كانت تراتبيتها الثقافية والعرقية والدينية وتحديدا على الطبقة المتوسطة، وعليه استطاعت الدولة من خلال المؤسسة أن تكسب مزاجا اجتماعيا تابعا

ومتبنيا لكل الإستراتيجيات والسياسات التي ستقررها الدولة ويجري تلمس نتائجها بين جدران المؤسسة. كما هو حال التسيير الاشتراكي للمؤسسات الثورة الصناعية، الثورة الزراعية، الثورة الثقافية، إنسانية واجتماعية المؤسسة، برامج الترويح، امتصاص البطالة، الملكية العامة...كل هذه الأبنية الإيديولوجية تغلغلت منذ العام 1962 في المخيال الاجتماعي للجماهير، المنقادة نحو التقدم والتطور.

V. فشل مشروع التنمية والقطيعة الظرفية بين الدولة والمجتمع

إن تَمَرُكُز السُّلطة والحُظوّة والامتيازات والأهم تمركز الريع جعل من الدولة محلّ صراع دائم بين مختلف التيارات والجماعات التي كانت تحت مظلّة الحزب الدولة ونقصد هنا حزب جبهة التحرير الوطني، هذا الصراع الذي كان خفيّا أيام الاستعمار بفعل **التوّحد القسريّ** في مواجهة ظروف حرب التحرير، والتي تلاشت – أي هذه الوحدة – بعد نشأة الدولة الوطنية(دريس،2016،ص185)، وتعارض المصالح والتوجهات لاحقا، لقد أثرت هذه الأشكال من الصراع الظاهر حينا والكامن أحيانا على ظروف الطبقة المتوسطة سلبا وإيجابا غير أنه لا يمكن تلمس أي فعل أو دور سياسي أو تَعبويّ واضح خلال فترة الستينيات وحتى منتصف الثمانينات أي بداية الحقبة البُومَدينية وإلى غاية بداية حكم الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد (1979-1992) وبداية تفكيك الإرث الاشتراكي وذلك بالشروع في إعادة هيكلة المؤسسات سنة 1982، والتسويق لفكرة لامركزية التسيير، والتي كانت اعترافا ضِمنيا بفشل السياسات الاقتصادية والخيارات التنموية السابقة.

مثّلت انتفاضة 1988 أول شكل من اشكال القطيعة التي يمكن تلمسها بوضوح بين الدولة والمجتمع والتي مهدت لها عديد الإضرابات السابقة والتي تزايدت بداية من سنة 1986وتصاعدت خاصة في قطاع الصناعة ولعل أهمها إضراب عمال الشركة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI بالرويبة، لقد كان تدهور القدرة الشرائية وتفاقم أزمة السكن والبطالة والتي مثلت جملة المشكلات التي تعاني منها المدن في أغلب الحالات المحرك الأساسي

في ذلك الحراك الاحتجاجي والذي مثل نكسة لتراكمات النموذج التنموي الاشتراكي الذي راهنت عليه الدولة سابقا.

في هذا الصدد لا يمكن الجزم بأن انتفاضة 1988 هي انتفاضة الطبقة المتوسطة التي كانت تؤول الى التدهور والحراك السفلي في السُّلم الطبقي، بِحُكم أن المسّألة الاجتماعية مَسّت كل الفئات الاجتماعية و الطبقات، غير أنه لا يمكن تجاوز دورها في المشاركة هذه الأحداث مع الإشارة الى أنها – أي هذه الأحداث – ميّزها طابعها المطلبي الاجتماعي أكثر من بعدها السياسي، لكنها في نفس الوقت دلّلت على تفكك ذلك العقد الضمني بين الدولة والمجتمع والذي تأسس على ما يسميه هواري عديّ **الأجور السياسية** (45.p,i,2007ddA) للعمال مُقابل ضمان الولاء السياسي والسلم الاجتماعي والأجر السياسي هو ذلك الذي يحصل عليه الموظف دون أن ينتج ما يقابله من سلعة أو خدمه، وهذا ما ينسحب على كل الامتيازات الاجتماعية الأخرى، التي كانت تمنح في إطار سياق إنتاجي واقتصادي مُختّل.(دريس، 2016، ص 21).

VI. الإصلاحات الاقتصادية ومرحلة إفقار الطبقة المتوسطة

مع دخول عقد التسعينيات دخلت الجزائر مرحلة التعددية السياسية وحرية تشكيل الأحزاب والجمعيات ذات الطابع السياسي، تحت أحكام دستور 1989، ولكنها كذلك دخلت مرحلة الأزمة الاقتصادية الحادة والتي تزامنت كذلك مع أزمة سياسية متفاقمة بعد توقيف المسار الانتخابي، إذ مثلت فترة بداية التسعينيات فترة الإصلاحات الاقتصادية القاسية تحت ضغوط صندوق النقد الدولي FMI، وارتفاع المديونية الخارجية من 26.5 مليار دولار سنة 1990 إلى 33.23 مليار دولار سنة 1996 وبمديونية قصيرة الأمد تراوحت بين 1.79 مليار و0.17 مليار دولار سنويا بين سنتي 1990 و1999، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول 2: يمثل المديونية قصيرة الأمد في الجزائر بين سنتي 1990 و1999

السنوات	مديونية قصيرة ومتوسطة الأجل	مديونية قصيرة الأجل	المجموع
1990	26.5	1.79	28.37
1991	26.6	1.23	27.87
1992	25.88	0.79	26.67
1993	25.02	0.70	25.72
1994	28.85	0.63	29.48
1995	31.31	0.25	31.57
1996	33.23	0.42	33.65
1997	31.06	0.16	31.22
1998	30.26	0.21	30.47
1999	28.14	0.17	28.31

المصدر: السعدي رجال،2002، ص18

لقد أفرز هذا الوضع المالي والاقتصادي المتأزم سياسات تصّحيحية قاسية، كان من بين أصعب أشواطها قانون خصخصة المؤسسات العمومية سنة 1995، الذي نتج عنه تسريح ما يقارب 160211 عامل من أصل 579941 إلى غاية سنة 1997 (قارح،2011، ص165) فقط. وفي هذا الصدد يصف رئيس الحكومة الأسبق عبد الحميد الإبراهيمي تلك الإصلاحات وتحديدا سياسة الخصخصة بين عامي 1995 و1996،"أن أثرها في مجال خلق الوظائف وميزان المدفوعات يكاد يكون معدوما...، من جهة أخرى إن التأثير في التوظيف عديم الأهمية إذا أخذنا في الحسبان المستوى المرتفع المطلوب لتأهيل الموظفين" (الإبراهيمي،2001، ص ص239-240)، وبالتالي فإن خصخصة قطاع الدولة العام

واقتصاد السوق المنحرف حسب الإبراهيمي تَجليا بمركزة شديدة للثروة بين يدي قلّة، وبالإفقار، والفقر، والإقصاء الاجتماعي.

VII. الطفرة النفطية وإعادة احتواء الدولة للمجتمع

ساهم استقرار الأوضاع الأمنية وتصاعد أسعار النفط تدريجيا مع استقرار سياسي ومؤسساتي بعد الانتخابات الرئاسية سنة 1999، إذ عَرف الاقتصاد الجزائري طفّرة غير مسبوقة، مع توجه الدولة وبشكل عاجل إلى إطلاق مشاريع ذات طبيعة اقتصادية وأهداف تنموية، إبتداءا بمخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، الذي وصل غلافه المالي الى 16 مليار دولار (كان تمويله من الخزينة العمومية بالطبع)، ثم تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وصلت نفقاته الى حدود 130 مليار دولار.(مسعي،2012،ص147) كان هذا التوجه شكلا طاغيا من أشكال التدخل الدوّلتي الرِّيعي في الشأن الاقتصادي، وهو تَوجه قد تُفهم ظروفه في السنوات الأولى من برنامج الإنعاش الاقتصادي، وما لحق بالدولة والاقتصاد من ضرر وانهيار.

ساهم هذا التوجه في تحرير أجور القطاع العام وبالتالي عرفت الطبقة المتوسطة العاملة في هذا القطاع تمايزا كبيرا في أجورها وظروف عملها بينها و بين العاملين في القطاع الخاص إضافة الى جملة الحقوق التقليدية لموظفي القطاع العام من ضمان اجتماعي وتقاعد، في مقابل قطاع خاص منخفض الأجور ومستقبل مهني غير مستقر، بالتالي فقد تضخم القطاع العام بشكل كبير الى أن وصل الى عدد 2 مليون موظف عمومي سنة 2014 (دون احتساب الهيئات النظامية) حسب أرقام المديرية العامة للوظيفة العمومية منهم 79.64 % دائمين و20.3 %متعاقدين، ليتجاوز 3.7 مليون عامل مؤقت سنة 2014 (الشرقاوي،2016،ص238)، لقد مكن ذلك الدولة من استرجاع قدرتها على تعميم الزبونية بشكل غير مسبوق بحكم تحكمها في موارد الريع و تضاعفه بشكل كبير.

لم تتغير سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية نحو المجتمع رغم ما ضخته من موارد ريعية، من أجل إعادة وبناء البُنَى التحتية والاستثمار في المجال الصناعي وسياسات التطهير

المالي، حيث حافظت على شكل التوظيف العمومي الواسع النطاق بغرض امتصاص البطالة التي وصلت 35% سنة 2001، إضافة الى محافظتها على سياسة التحويلات الاجتماعية والتي بلغت حتى سنة 2016 ما قيمته 1600 مليار دينار (ouvernement,2016G) بغرض دعم المواد الاستهلاكية والمحروقات والأدوية، وبالتالي لم تُراوح سياسات الدولة دائرة الشعبوية في تسييرها للشأن الاقتصادي والاجتماعي مع تضخم متزايد للجهاز البيروقراطي في مقابل ضعف القطاع الخاص وارتباطه المباشر والغير المباشر بموارد الدولة الريعية حيث أنه لم يساهم في خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، بقدر ما أَنّتج في المقابل زبائن (اقتصادية/سياسية)من أصحاب رؤوس المال الجدد من الذين استفادوا مما وزعته الدولة من ريوع على هذا القطاع المرتبط عضويا بالدولة.

خاتمة

ارتبطت التحولات التي عرفتها الطبقة المتوسطة في الجزائر بسياقات تاريخية وسياسة واقتصادية، أثثتها جملة من التناقضات التي عرفها مشروع بناء الدولة والمجتمع والتي تعود بنا الى فترة حرب التحرير، والتي استمرت بأشكال أخرى في مرحلة ما بعد الاستقلال في إطار شكل من الدولة **البطرياركية الرّازِقة**، التي أحاطت بكل أشكال النشاط الاقتصادي وحددت مسارات السياسات العمومية (تعليم، شغل، صحة ...) خالقة بذلك قطاعا عاما مُتضخما نشأت فيه طبقة متوسطة كانت بمثابة القاعدة البيروقراطية لدولة باتريمونيالية تتوّسع مع تَضخُمِ الموارد الريعية.

مثلت مرحلة الستينيات والسبعينيات مرحلة النشوء والتعزيز لطبقة متوسطة لا جذور تاريخية لها بالمعنى السوسيولوجي، ربطتها بالدولة علاقة زبائنية مقابل ما تمنحه هذه الدولة الإرثية من أجور وامتيازات اجتماعية مقابل تحييد أي شكل من أشكال المشاركة السياسية أو منافسة لسلطة الدولة في تسيير الشأن العام، لتعرف هذه العلاقة قطيعة ظرفية منتصف ثمانينيات القرن الماضي وإلى غاية نهاية التسعينيات، ثم للتتعزز لاحقا أكثر فأكثر مع صعود

المداخيل الريعية النفطية، وحالة التوزيع الريعي المعمم الذي عرفه الاقتصاد الوطني، وبالتالي إعادة نفس الممارسات الباتريمونيالية في علاقة الدولة بالمجتمع وبعلاقة المجتمع بالاقتصاد، والتي كانت عاملا مهما في تأخير التحول الديمقراطي لما يقرب من عشرين عاما.

المراجع

1.أديب نعيمة، (2014). الدولة الغنائمية والربيع العربي. (ط1) بيروت: دار الفارابي.

2.جورج قرم، (2011). في نقد الاقتصاد الريعي العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

3.حافظ عبد الرحيم، (2006). الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني في تونس، سلسلة أطروحات الدكتوراه. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

4. عبد الناصر جابي، (2008) الجزائر: الدولة والنخب. دراسة في الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية. الجزائر: منشورات الشهاب.

6. أحمد موسى بدوي، (2013). تحولات الطبقة المتوسطة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

7. مشيرة العشري، (2014). الطبقة الوسطى من مرحلة الازدهار الى سياسات الإفقار. (ط1) مصر: دار مصر العربية للنشر والتوزيع.

8. محمد السويدي، (1990).مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

9. عبد الحميد الإبراهيمي، (2001) في أصل الأزمة الجزائرية 1958- 1999 . (ط1) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

10جورج قرم، (2016) التنمية المستقلة، الأهمية المنسية للقضايا الدنيوية في النزاعات والفتن العربية، أوراق المؤتمر القومي العربي، تونس.

11.السعدي رجال (2002)، المديونية الخارجية على أبواب الألفية الثالثة، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد رقم 1، ص ص 11-33.

12. أنور مقراني، حامي حسان(2017)،سوق العمل في الجزائر ووهم الهيمنة النسوية. الجندر في محك المخيال الاجتماعي"، ورقة مقدمة في إطار المؤتمر الدولي حول الشغل، التشغيل والمقاولة النسائية. تشغيل المرأة بين الواقع والقانون: أية آفاق؟ كلية الحقوق السويسي-الرباط 30-31 مارس

13.شيماء الشرقاوي وآخرون(2016) وآخرون، أعمال ندوة الفوارق الاجتماعية والفوارق الطبقية في المنطقة العربية، تونس 17/16 سبتمبر 2016، دار روافد للنشر والتوزيع.

14.محمد مسعي(2012) ، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائري و اثرها على النمو، مجلة الباحث عدد 10 سنة

15.نوري دريس(2016)، الممارسات الريعية والزبونية السياسية وإشكالية تشكل المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف 2

16. شنافي ليندة(2010)، تأثير سياسة الإصلاحات الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة،

17. قارح سماح(2011)، تحولا ت الطبقة الوسطى في المجتمع الجزائري، خلال الفترة الزمنية (200-2010)، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة.

18.Addi Lahouari, (2007) **problématique de la société civile en Algérie** : **quelques éléments théoriques et historiques**. le quotodien d'Oran.

19. René Gallissot(1969), **Les classes sociales en Algérie**, **L'Homme et la société** Année Volume 14 Numéro 1 .

20.Gerard déstanne de Bernis (1971,) **Les industries industrialisantes et les options algériennes** Tiers-Monde Volume 12 Numéro 47

21.Médard J.-F. (1990) **L'État patrimonialisé**, Politique africaine, n° 39,

22.rémi lenoir, (2004 **)espace social et classes sociales chez pierre Bourdieu**, **Sociétés & Représentations** Éditions de la Sorbonne, 1 n° 17.

23.Daniel c. bach,(2011) **L'État néo patrimonial** : **Genèse et trajectoires contemporaines**, les presses de l'université d'Ottawa.